دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية الأمريكية : بين البراغماتية والاستراتيجية
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	لاغورس، بول ماري دي
مؤلفين آخرين:	جوني، علي(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	مايو - ذو القعدة
الصفحات:	75 - 79
رقم MD:	262246
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القضية الفلسطينية، بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي ، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الأمريكية، القوة العظمى، روسيا، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الهيمنة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/262246

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية الأميركية
بين البراغماتية والاستراتيجية (*)

بول ماري دي لاغورس (**)

الرئيس الأميركي بيل كلينتون سجل أعلى المستويات في إستطلاعات الرأي - ومعروفة الأهمية التي تُولى لهذا الأمر في الحياة السياسية الأميركية. والكل يجمع على القول إن للوضع الإقتصادي حصة كبيرة في هذا المضمار، إذ إن الإنتعاش الإقتصادي أقوى مما كان متوقعاً، وإن لم يسجل وتيرة مرتفعة جداً. وهو، في أي حال، أقوى منه في أكثرية البلدان الصناعية، فضلاً عن كونه مبكراً مقابلة بهذه البلدان. وثمة مؤشرات جديدة تدفع إلى الاعتقاد أنه سيكون مديداً. لكن المعطيات السياسية ليست غريبة عن هذا الموضوع، بدءاً من ذلك الاتفاق العام الذي راح يتكون حول التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية التي ينتهجها الرئيس الأميركي وإدارته.

في الواقع، ولى الزمن الذي كان رائجاً فيه القول إنه لم يعد هناك سياسة خارجية أميركية منذ رحيل الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، إذ لا يزال الهدف الأساسي هو إبقاء الولايات المتحدة في موقع القوة العظمى الوحيدة. وفي هذا الصدد، ليس هناك أي تباين في الرأي بين إدارة الرئيس كلينتون وما كان مخططاً ومعداً في عهد إدارة بوش والذي يعد تقريري ولفوفيتز وجريميا [1] من أكثر الشواهد وضوحاً عليه. من ناحية ثانية، لا جدال في موضوع أن تبقى أميركا القوة العظمى الوحيدة لكونه الإرادة الموحدة والمشتركة لجميع المسؤولين السياسيين، من دون تمييز بين أحزابهم، ولجميع القادة العسكريين، وكذلك لجميع أولئك الذين يساهمون في صنع الرأي العام، سواء أقروا بذلك أو لم يفعلوا. وتتمثل المساهمة الخاصة لإدارة الرئيس كلينتون في تحديد استراتيجية تسعى لضمان تحقيق هذا الهدف.

قبل أن ينتقل إلى البيت الأبيض، أكد الرئيس كلينتون بجميع الطرق أن إهتماماته، في الخارج كما في الداخل، ستكون ذات طابع إقتصادي قبل أي شيء آخر. ولم يكن هذا مجرد طريقة للإشارة إلى أن سلفه ترك نفسه ينساق وراء المعطيات العسكرية والاستراتيجية للمشاكل القومية والدولية، مهملاً إلى حد الاستهتار الأبعاد الإقتصادية، وإنما كان أيضاً نتاج تحليل للسياق العالمي الجديد. وليس مهماً جداً هنا، معرفة إذا كان

(*) نشر هذا المقال في مجلة *Le Monde diplomatique*, Mars 1994, تحت عنوان: «الرئيس كلينتون ومتطلبات الهيمنة».

(**) مدير مجلة *Défense Nationale* (الدفاع الوطني) الفصلية، وهو من المقربين من دوائر وزارة الخارجية الفرنسية. نقل المقال إلى العربية بتصرف علي جوني.

(١) Paul - Marie De La Gorce, "Washington et la maitrise du monde", *Le Monde diplomatique*, Avril 1992. كانت **شؤون الأوسط** قد نقلت هذا المقال الى العربية في العدد الثامن، (أيار/ مايو ١٩٩٢).

هذا التحليل من صنع الرئيس نفسه أو من صنع مستشاريه الرئيسيين. فهو بات، في أي حال، تحليل الإدارة نفسها التي تلاحظ، بعدما فقد التنافس شرق ـ غرب أساس مسبباته ورهاناته، أن تهديدات أخرى تضغط على الولايات المتحدة. وإذا لم تحدد هذه الأخيرة إستراتيجية ملائمة، فإنها مهددة بالانزلاق في مواجهة بروز قوى صناعية ومالية وتجارية أكثر تجدداً وأكثر دينامية تتخطاها تدريجاً على الأرض الحيوية للاتجاهات العلمية والاختراقات التكنولوجية وامتداداتها الصناعية وآثارها في المبادلات الدولية وتغير توازن القوى في العالم.

هذا هو الخطر الذي ينبغي على السياسة الأميركية أن تحمي نفسها منه، وهذا هو مبدأ إدارة كلينتون. ذلك أنه بعد صعود اليابان، يلاحظ بروز أقطاب جدد للنمو المتسارع في الشرق الأقصى بأسره. وهو أمر يرتب منذ الآن تداعيات ثقيلة على مجمل التجارة الدولية. والخطر يزداد أكثر في نظر واشنطن لمجرد أن أنتهاء الحرب الباردة وزوال التهديدات الحقيقية أو المفترضة القادمة من الشرق والملازمة لها، يحرمان السياسة الأميركية من فرصة استخدام هذه التهديدات لتبرير الضغوط والقيود التي كانت تلجأ إليها للحفاظ على هيمنتها إزاء حلفائها وشركائها.

لذلك، فإن الاستراتيجية المختارة اتخذت طبيعياً حقلاً أولاً للتطبيق، العلاقات الإقتصادية الدولية. وهي تتكامل في ثلاث مراحل قد تبدو متناقضة، لكنها ترمي إلى الهدف نفسه: تكوين مناطق يكون فيها للولايات المتحدة موقع مميز بالنسبة إلى المنافسين الصناعيين الكبار؛ ويتعلق الأمر هنا بالدرجة الأولى بأميركا الشمالية على أن تضاف إليها أميركا اللاتينية بمجملها، إذا أمكن ذلك.

وتسعى هذه الاستراتيجية أيضاً لتأمين أكبر قدر ممكن من التبادل الحر، وتحديداً من أجل تجنب تكوين مناطق أخرى لا موقع مميز للولايات المتحدة فيها؛ وهذه هي الحال بالنسبة إلى بلدان أوروبا التي تقلق «سياساتها المشتركة» واشنطن.

وأخيراً، لن تتردد هذه الإستراتيجية في اللجوء إلى المفاوضات الثنائية، معتمدة مرة أخرى وسائل الضغط السياسة التي يمكن أن تتوافر لديها، حيث التبادل الحر ليس في مصلحة الولايات المتحدة، كما نرى في حوارها مع اليابان. وإجمالاً، فإن توقيع الاتفاق الذي يؤسس للتبادل الحر مع كندا والمكسيك (النافتا) وتوسيعه المحتمل ليشمل بعض بلدان أميركا الجنوبية، ثم ختام جولة الأورغواي في إطار الاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات)، مثلت بلا شك نجاحات بالنسبة إلى إدارة كلينتون، وقد اعتبرها كذلك السواد الأعظم من الرأي العام الأميركي.

لكن إبقاء الولايات المتحدة في موقع القوة العظمى الوحيدة يفترض بالطبع تحركاً

سياسياً وإستراتيجية حيث يمكن إعادة طرح هذا الموقع على بساط البحث. وفي هذا الصدد، تتوقف المشاكل التي ينبغي تسويتها حالياً بالنسبة إلى واشنطن، على اهتمامين رئيسيين هما، تجنب إعادة تشكيل قوة رئيسية في الشرق؛ والحؤول دون ظهور صراعات إقليمية في المناطق الأشد حساسية، الأمر الذي قد يعرض للخطر النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي القائم والموافق لمصالح الولايات المتحدة وأهدافها. ومن هذا المنظار، جرى تصور وإتباع السياسة الأميركية إزاء روسيا حتى الآن. والهدف من ذلك يكمن في تجنب أن تقوم روسيا، بامكاناتها الخاصة ومن خلال إعادة دمج بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، بإعادة تشكيل قوة حولها قادرة على الاضطلاع مجدداً بدور حاسم في الساحة الدولية.

الوسائل المستخدمة والمتطورة جداً في الحقيقة، ليست متناقضة سوى في الظاهر. فمن ناحية، يُبذل جهد لكي يتأمن بأقل ثمن ممكن بقاء جميع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي والتي تُشجع سراً نزعتها القومية. ومن ناحية أخرى تعمل واشنطن، بكل الوسائل، بما فيها المالية، لكي يبقى في السلطة في موسكو قادة يُعتقد أن إهتمامهم الأول هو التقيد قدر الإمكان بسياسة الولايات المتحدة للحصول على أكبر قدر من المعونة والقروض.

من هنا، التأييد المعلن بانتظام للرئيس الروسي بوريس يلتسين، بما في ذلك خطواته الأكثر عرضة للإنتقاد، وحتى الأقل ديموقراطية ـ كما حدث إبان حل البرلمان ـ وكذلك المعونة، ولو المحدودة، التي قدمت لمساعدة حكومته على الإستمرار. ومن هنا أيضاً الإهتمام الذي يُولى لتفادي الاصطدام العنيف بالموقع السيكولوجي والسياسي للرئيس الروسي. لأن الخطر سيكون حينذاك استبداله بقادة متطلبين أكثر وأشد فاعلية في الخارج وقادرين عند الضرورة على مواجهة السياسة الأميركية حين تكون المصالح القومية الروسية عرضة للخطر، وهو ما يراد تجنبه قبل أي إعتبار آخر في واشنطن.

لقد رأينا كيف انعكست هذه السياسة، المعقدة بالضرورة، والتي يمكن فهمها في الجوهر، في مسألة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي لتشمل بلدان الكتلة الشرقية، إذ إن قبولها بلا قيود كان سيعني حتماً أن روسيا مرفوضة في العالم الخارجي للمعسكر الغربي. وهكذا كانت ستتلاشى صورة الشريك المميز للولايات المتحدة التي يسعى يلتسين لإعطائها عن نفسه، الأمر الذي كان سيعرض للخطر ما تبقى له من سلطة في الداخل كما في الخارج. وكانت صيغة «الشركة» التي اعتمدت بتحريض من الديبلوماسية الأميركية نفسها، تعني أنها تحرص على مراعاة الرئيس الروسي، لكنها تبلغ في الوقت نفسه رسالة فحواها أن أمن بلدان أوروبا الشرقية وسيادتها ـ من دون أن تعدد تفصيلاً ـ سيكونان من

الآن وصاعداً ضمن مشاغل الإدارة الأميركية، من دون أن تلتزم حيالها تعهدات لا يمكن الرجوع عنها.

أما في الشرق الأوسط، فإنه لا تزال هناك مخاطر أزمات وصراعات قد تصير الأكثر تهديداً للهيمنة الحالية للولايات المتحدة على منطقة من العالم تبدو فيها مصالحها الإقتصادية والاستراتيجية، أساسية.

هكذا، يفهم التزام واشنطن حال اليقظة حيال كل أشكال الإسلام المشاغب والرافض الذي ترى أكثرية الاختصاصيين الاميركيين بؤرته المركزية في إيران والذي يراقب الجميع بقلق إمتداداته في لبنان وفي الأراضي التي تحتلها إسرائيل وفي مصر.

لكن الأمر الأهم في الوقت الراهن هو نجاح عملية السلام التي بدأت بين إسرائيل وبين جيرانها العرب والمقاومة الفلسطينية. فحتى الرئيس نفسه أقحم نفسه في هذه العملية، آخذاً على عاتقه الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الموقع في ١٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ومضيفاً على التزامه الشخصي شكلاً استعراضياً أثناء مراسيم توقيع الاتفاق في واشنطن. كما أنه قدم على ذلك دليلاً جديداً من خلال توجهه إلى جنيف للقاء الرئيس السوري حافظ الاسد.

ونظراً إلى إقتناع الرئيس الاميركي بأن حافظ الاسد يمتلك الوسائل لتعطيل الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي وأنه لن يتردد في استخدامها، إذا ما استبعد من عملية السلام، فقد أعطى الرئيس كلينتون مبادرته أهمية كبيرة من طريق منح ضمانته الشخصية لمشروع تطبيع العلاقات السورية ـ الإسرائيلية الذي إقترحه الرئيس الأسد مقابل إعادة الجولان، وكذلك التزامه علانية الفكرة القائلة إن سلاماً في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون إلا شاملاً. **ولا شك في أن الرئيس كلينتون يرى أن التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وإن يكن وفق صيغ موقتة، يتفق تماماً والأهداف الأساسية لسياسته الخارجية.** وهذه السياسة باتخاذها مثل هذه الأولويات الإقتصادية والاستراتيجية، تقر ضمناً بأن مصلحة الولايات المتحدة لا تكمن في التورط في مشاكل ثانوية بالنسبة إليها وإستنفاد إمكاناتها فيها، وتالياً التفريط بسلطتها. وهذا ليس تخلياً عن الإلتزام، بل انتقاء للمصالح التي ينبغي الدفاع عنها. إلا أن الخيار الأميركي يمكن تحديده تبعاً لاتجاهات الرأي العام والمعطيات السيكولوجية ومتطلبات الهيبة وإحتمالات التاريخ. وهذا ما حدث في الصومال حيث اعتقد الرئيس كلينتون في البداية أن عليه تحمل مسؤولية تركة سلفه ورفع تحدي المقاومة العنيفة للجماعات المعارضة للتحدي الأميركي. ثم، وأمام مخاطر الخسائر والصعوبات الطارئة، أقدم كلينتون على إنقلاب في الموقف من دون تردد، وأعد لانسحاب جيوشه. لكن المثال الأوضح لهذه الديبلوماسية الانتقائية، يظهر من خلال القضية

اليوغوسلافية.

نذكر أن بيل كلينتون، عندما كان مرشحاً في الانتخابات الرئاسية، أخذ على جورج بوش عدم تدخله في يوغوسلافيا. ثم عندما اثبت له البنتاغون أن سحق المقاومة الصربية في البوسنة والهرسك يتطلب إمكانات عسكرية ضخمة، فضل الإكتفاء بتقديم دعم سياسي لحكومة سراييفو المسلمة وبفرض الحظر الإقتصادي على صربيا والجبل الأسود. وقد عمد حينذاك وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى إزالة أي التباس في هذا الشأن، معلناً أن يوغوسلافيا السابقة ليست في نهاية الأمر جزءاً من المصالح الأساسية للولايات المتحدة. والرئيس الأميركي نفسه اعاد الكرة عقب رفض خطة فانس ـ أوين، مقترحاً خطة تقضي بقصف المواقع الصربية في البوسنة والهرسك والبنى التحتية العسكرية في صربيا، الأمر الذي جوبه برفض مشترك من الفرنسيين والبريطانيين. وهكذا، تمت العودة إلى مرحلة من اللامبالاة الأميركية، الى أن دفعت المجزرة المأسوية في ١٥ شباط / فبراير إلى تحول جديد في الموقف.

وقبل ذلك، في الأيام السابقة للمجزرة، كان يبدو أن واشنطن وافقت على الاقتراح الفرنسي القاضي بممارسة ضغوط قوية على الصرب في ما يتعلق بالمنافذ إلى توزلا وسريبرنيتشا؛ على أن تمارس بعد ذلك ضغوط أخرى على حكومة البوسنة المسلمة لتوافق على خطة أوين ـ شتولتنبرغ المنقحة نوعاً ما[٢]. وكان الرئيس كلينتون عازماً هذه المرة على التورط أكثر على أساس أن فك الحصار عن مدينة سراييفو يستدعي الضغط على الصرب عبر التهديد بغارات جوية يشارك فيها الطيران الأميركي مباشرة، ثم، وبناء على طلب الديبلوماسية الفرنسية، يجري التوجه نحو الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش لمطالبته بالموافقة على خطة السلام التي سبق أن رفضها مراراً، على الرغم من رأي القادة المسلمين الأكثر إعتدالاً.

هكذا كانت الظروف تجبر الولايات المتحدة على التورط أكثر مما تسمح به مبادىء سياستها الخارجية، بل كانت تقود إلى المجازفة بإحداث يقظة لروسيا، وهو ما كان يراد تجنبه بأي ثمن حتى ذلك الوقت. وإذا كان صحيحاً أن التحليلات المعقدة لفرق المستشارين يمكن أن تجنح على نتوءات واقع يعصى على التكهن، فإن هذه الظروف لن تنسي أن هناك إستراتيجية وراء البراغماتية الإجبارية للديبلوماسية الأميركية، وأن وراء علاقات التردد والحذر التي تثير الانطباع بالتحلل من الالتزامات، هناك دائماً الحرص على إبقاء الهيمنة ❑

(٢) Lire Svebor Dizdarevic, "L'affligeante démolition de la Bosnie multiethnique", *Le Monde diplomatique*, Octobre 1993.